

22/2016

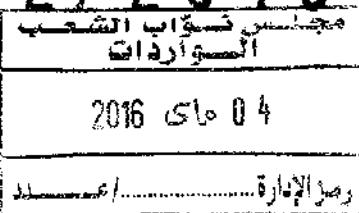
مقترن قانوني أساسي متعلق بتحديد نظام المنابات في الميراث

فصل أول: في غياب أي اتفاق صريح ومكتوب مخالف بين الورثة، تقسم التركة باعتماد التساوي في المنابات بين المرأة والرجل عند التساوي في الوضعيات.

فصل ثان: في أجل لا يتجاوز السنين من اصدار هذا القانون يسن مجلس نواب الشعب التشريع الضروري لملائمة النصوص القانونية السارية مع مقتضياته.

فصل ثالث: ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

22/2016



(١) النائب المهدى بن غربية.



النائب المهدى بن غربية.

(٢)



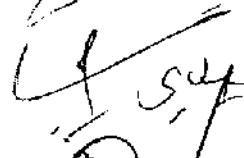
النائب يوسف الجوهري

(٣)



النائب محمد الرشيدى

(٤)



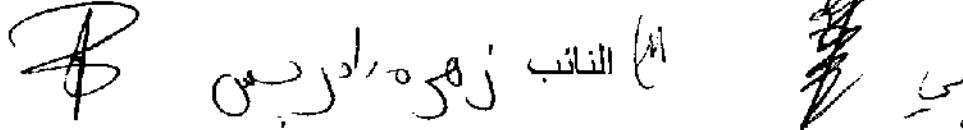
النائب أحمد العبيدي

(٥)

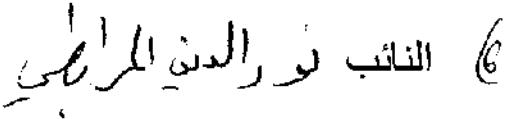


النائب قدح العذلة

(٦) النائب هشمت الغنمشي



النائب زهرة ادريس



النائب نور الدين المرابحي

مقترن قانون أساسي متعلق بتحديد نظام المزارات في الميراث

فصل أول: في غياب أي اتفاق صريح ومكتوب مخالف بين الورثة، تقسم التركة باعتماد التساوي في المزارات بين المرأة والرجل عند التساوي في الوضعيات.

فصل ثالث: في أجل لا يتجاوز السنتين من اصدار هذا القانون يسن مجلس نواب الشعب التشريع الضروري لملائمة النصوص القانونية السارية مع مقتضياته.

فصل ثالث: ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

النائب المهدى بن غربية.

١٢) النائب لطفي الحمواني

١٣) النائب دلشاد حنبلي

١٤) النائب المظايطي

١٥) النائب نزار حماسى

١٦) النائب وفادة محلوم

مقترن قانوني أساسى متعلق بتحديد نظام المنابات في الميراث

فصل أول: في غياب أي اتفاق صريح ومكتوب مخالف بين الورثة، تقسم التركة باعتماد التساوي في المنابات بين المرأة والرجل عند التساوي في الوضعيات.

فصل ثانٍ: في أجل لا يتجاوز السنين من اصدار هذا القانون يسن مجلس نواب الشعب التشريع الضروري لملائمة النصوص القانونية السارية مع مقتضياته.

فصل ثالث: ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

النائب المهدى بن غربية.

النائب حماد صالح

النائب

النائب هشري الباجي قايد السبسي

النائب

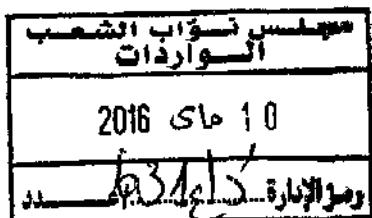
النائب علي بن سالم

النائب

محمد العاشر بن عمران

النائب

أبيض العلوى



مقترن مشروع
القانون الأساسي
المتعلق بتحديد
نظام الميراث
المنابات

الصيغة الاختيارية للنظام الميراث و خيار المساواة بصفة إرادية

السادة والسيدات ممثلين وسائل الإعلام

أود قبل كل شيء أن أبين لكم ومن خلالكم للرأي العام أن هذا المقترن يندرج في إطار مواصلة مسار تأصيل المجتمع التونسي في خصوصيته التي يشهد بها العالم كله منذ القرن التاسع عشر من حيث الملامسة بين التشتت بالمقومات الثقافية للشعب التونسي والتوجه إلى الاندماج في التمثي الكوني من خلال إقرار محورية حقوق الفرد والسعى الدائم إلى ضمانها نصاً وممارسة.

لقد تميزت تونس في تاريخها الحديث منذ منتصف القرن التاسع عشر بقيام مكونات فكر مستنير جامع بين التشتت بالمقومات اللغوية والدينية و الثقافية للشعب التونسي من ناحية والأخذ بمحددات المواطنة وحقوق الأفراد كييفما بلوره الفكر السياسي الحديث من ناحية أخرى.

إن تونس لم تكتف بآفراز مفكرين وفقهاء ساروا في هذا النهج بل وأثروا فيه أيما تأثير على غرار خير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف ومحمد قبادو والطاهر الحداد والطاهر بن عاشور وغيرهم كثير ممن نسجوا على منوال رفاقهم من أمثال محمد عبده ورفاعة الطهطاوي بل تجاوزت ذلك بالذهب إلى سن قوانين ومواثيق ودساتير جسدت لأول مرة في بلد عربي إسلامي هذه المضامين والمبادئ صلب قوانين وضعية.

لقد انفردت تونس بكونها الدولة العربية الأولى التي ألغت الرق و العبودية سنة 1841 وأفضحت عن أول إعلان حقوق من خلال سنّها عهد الأمان سنة 1857 وهي كذلك أول دولة عربية وضعت دستوراً حديثاً ومتكملاً وكان ذلك سنة 1861.

وواصلت دولة الاستقلال بقيادة الزعيم الحبيب بورقيبة هذا النهج المستنير بوضع سياسات وتشريعات نجد في مقدمتها مجلة الأحوال الشخصية التي قامت على تحرير المرأة ومنحها حقوقاً متقدمة على غرار منع تعدد الزوجات و منع للطلاق أحادي الجانب ووضعت أيضاً منظومة متكاملة في مجالى الصحة والتنظيم العائلي ... وفي مراحل قريبة زمنيا اعتمدت تونس مبدأ تقاسم رئاسة العائلة وحق إكساب الأم التونسية الجنسية التونسية لأنبائها.

وقد جاءت الثورة بمشاركة حاسمة للمرأة في كل مراحلها و تجلّى تأثير المرأة من خلال دورها السياسي ودورها كفاعلة في المجتمع المدني مما توج أولاً باعتماد مبدأ التناصف و التناوب بين المرأة والرجل في القائمات الانتخابية في المرسوم الانتخابي الذي اعتمد في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 ومن بعد في القانون الانتخابي لسنة 2014.



ولعل من أهم المحطات الأخيرة ما توصلت إليه المرأة التونسية وكل مناصري حقوقها من تضمين دستور الجمهورية الثانية الصادر في 27 جانفي 2014 مبادئ هامة تقوم على إقرار توطئة الدستور "الاعتراض بنضال شعبنا من أجل الاستقلال وبناء الدولة والتخلص من الاستبداد استجابة لرادته الحرة . . . وتحديات التونسيين والتونسيات على مر الأجيال، وقطعوا مع الظلم والحيف والفساد"

كما نجد أيضاً أن الدولة "تضمن ... علوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات والعدل بين الجهات".

لقد جاءت مقتضيات الدستور مقرة للمساواة بين المواطنين والمواطنات مصرحة بأن "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والحريات وهم سواء أمام القانون من غير تمييز وتضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية وال العامة وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم".(الفصل 21)

لكن العادة الحاسمة في الموضوع تبقى مقتضيات الفصل 46 الذي جاء مؤكداً على أن "تلزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة (للمرأة) وتعمل على دعمها وتطويرها".

ويضيف نفس الفصل محددات التناصف في المجالس المنتخبة بين المرأة والرجل ومبدأ التكافؤ في الفرص بينهما في بقية المسؤوليات إلى جانب شجب ومكافحة العنف المسلط على النساء.

ولا يدل هذا إلا على العزم على تواصل مؤسسات الدولة التونسية اليوم مع النهج المحدد للخصوصية التونسية من أصلة وافتتاح وتحرر و من الطبيعي إذن أن يتلتف برلعان الجمهورية الثانية إلى تفعيل مقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 46 بكل ما تحمله من تدعيم وتطوير لحقوق المرأة التونسية.

ويقوم المقترن المعروض عليكم على وضع حجر جديد في بناء تدعيم المساواة بين المرأة والرجل علماً بأن هذا العمل الذي بدأ منذ أكثر من قرن ونصف سيأخذ وقتاً ليكتمل بصفة مطلقة لكن يبقى من المهم أن يتواصل هذا البناء ويتدعم فترة بعد فترة.

وقد بيّنت كافة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أن الإبقاء على نظام توزيع حصص الميراث بين المرأة والرجل القائم على تفضيل واضح لهذا الأخير يساهم في الإبقاء على وضعيات تبعية اقتصادية واجتماعية للمرأة بالنسبة إلى الرجل وأن الأسباب التي قامت لتبرير هذا الاختيار قد تغيرت بتغيير بنية المجتمع التونسي وتبدل الأدوار والأوضاع ضعنه.

لقد اتبه أبو التحرر الاجتماعي والاقتصادي للمرأة التونسية الطاهر الحداد ونبه منذ بدايات القرن العاضي إلى ذلك حين قال: "يجب أن تعتبر الفرق الكبير بين بين ما أتى به الإسلام وجاء من أجله، وهو جوهره ومعناه فيبقى خالداً بخلوده، كعقيدة التوحيد ومكارم الأخلاق،



وإقامة قسطناس العدل والمساواة بين الناس، والنفسيات الراسخة في الجاهلية قبله دون أن تكون غرضا من أغراضه. فما يضع لها من الأحكام إقرارا لها وتعديلها باق ما بقيت هي فإذا ما ذهب ذهب أحكامها معها. وليس في ذهابها جميعا ما يضر الإسلام، وذلك كمسائل العبيد، والإماء، وتعدد الزوجات، ونحوها مما لا يمكن اعتباره حتى كجزء من الإسلام".

وقد أكد أيضا أن "...الإسلام لم يقرر نزول ميراث المرأة عن الرجل كأصل من أصوله التي لا يتخطاها. فقد سوّاها به في مسائل كميراث الأبوين مع وجود الولد ... وميراث الإخوة في الكلالة ... بل قد ذهب معها أكثر من ذلك فجعل حظها أوفر منه في وجه من مسألة ميراث الأبوين مع فقد الولد ... وبهذا المسلك أخرس كل نطق عن اعتبار نقص ميراث المرأة قد نشا عن أنوثتها". مضيفا : "في الحقيقة إن الإسلام لم يعطنا حكما جازما عن جوهر المرأة في ذاتها. ذلك الحكم الذي لا يمكن أن يتناوله الزمن وأطواره بالتغيير. وليس في نصوصه ما هو صريح في هذا المعنى".

وقد قال الحداد أيضا سنة 1930 فما بالكم ونحن في سنة 2016) : "لكن امرأة اليوم ... قطعت أشواطا بعيدة عن ماضيها الخامل جد البعد قد جعل الطريق واضحة أمامها في تحقيق استقلالها عن الرجل في التحصيل على عيشها وفي تحقيق التعاون معه بالإنفاق على ما يلزمها من شؤون مشتركة. وهذا الاتجاه البارز في حياتها أنص برهان على أن ما كان لها في الماضي ليس ناشئا عن جوهر خلقتها وإنما كان ذلك فصلا من فصول حياتها الطويلة" ليستنتج قائلا : "لقد حكم الإسلام في آيات القرآن بتميز الرجل عن المرأة في مواضع صريحة. وليس هذا بمانع أن يقبل بمبدأ المساواة الاجتماعية بينهما عند توفر أسبابها بتطور الزمن ما دام يرمي في جوهره إلى العدالة التامة وروح الحق الأعلى. وهو الدين الذي يدين بسنة التدرج في تشريع أحكامه حسب الطوق. وليس هناك ما ينص أو يدل على أن ما وصل إليه التدرج في حياة النبي هو نهاية المأمول الذي ليس بعده نهاية مادام التدرج مرتبطة بما للمسائل المتدرجة فيها من صعوبة يمكن دفعها"

ومن هنا يبدو لنا توجه هذا المقترن أخذها في ذات الوقت بالفهم المستثير لمكونات الذاتية التونسية كييفما أثبت ذلك الطاهر الحداد منذ ما يناهز القرن وكذلك بما أفرزه التوافق الوطني من خلال أحكام دستور 2014 . ولعل من المهم أن نؤكد أن هذا التمثيلي التشريعي المقترن يقوم على مبنيين اثنين :

اعتماد الصبغة الاختيارية لنظام الميراث

إن جوهر هذا التحوير هو التناقض بين حرية الأفراد التي أقرتها الثورة ونص عليها الدستور في تحديد معاالم تصرفهم الاجتماعي وضبط معاالم علاقتهم بالغير في حدود احترام حقوق الآخرين والانضباط للقانون من ناحية وخصوصيات العامة للمجتمع كييفما سطرتها



توطئة دستور الجمهورية الثانية ومبادئه العامة.
وقد جاء النص المقترن مؤسسا على اعتماد حرية الأفراد في اختيار نظام الميراث الذي يفضلون الخصوص إلى.

وإن هذا القانون يرمي بالفعل إلى ترك الاختيار متاحا لأي فرد من الورثة الذي يفضل اعتماد النظام الحالي لتقسيم المواريث أن يبقى في إطاره وغاية ما في الأمر أن عليهم أن يختاروا ذلك اختيارا.

أما من لا يريد أن يخضع إلى تقسيم كهذا فإنه يقع في شأنه إعمال مبدأ المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة كلما تساوا في الوضعيتين أي إذا ما تساوا في درجة القرابة الدموية مع المؤرث . وهكذا يكون هذا النظام متوازنا ومحترما لمقتضيات الدستور الجديد من حيث أنه يختار الناس في النظام الذي يرومون الخصوص إليه وبصفة اختيارية عند عدم الاختيار أو عدم الاتفاق فإن المبدأ الدستوري يكون محترما من حيث اعتماد خيار المساواة بين المرأة والرجل.

اعتماد خيار المساواة بصفة إرادية لو دخل مقترن النص التشريعي المعروض عليكم حيز التنفيذ فإننا نكون قد حترمنا في ذات الوقت حرية الأفراد في تحديد ملامح علاقتهم الاجتماعية والعائلية وهم عارفون أن الدولة لو تم الإلتجاء إلى قضائهما لضمنت للجميع المساواة أمام القانون عند تساويهما في الوضعيتين وهو تكريس لروح الدستور و لمنطوقه.

إن الجمهورية الثانية القائمة على مبادئ المواطنة والمتساوية لا تميز بين مواطناتها بل هي تعاملنهم إن اختاروا تحكيمها معاملة المتساوية في الحقوق والكافئ في الفرص . وعلى شكلة نظام الزكاة أو منظومة مناسك الحج وغيرهما من الواجبات الدينية فإن الأفراد أحجار في القيام بها ولا مانع لهم في ذلك إلا أن الدولة لا تتدخل لفرض عليهم إتيانها أو إتباعها بل تضمن لهم القيام بها متى شاؤوا دون أي حظر أو تحديد أو تضيق . إن هذا المقترن يسعى في ذات الوقت إلى التقدم بتفعيل مبادئ الدستور وتحقيق مطالب أجيال بأكملها في تدعيم حقوق المرأة نحو أكبر قدر من المتساوية وكذلك الأخذ بخصوصيات المجتمع ومحدداته الثقافية باعتماد معادلة الاختيار والمتساوية.

ولعل عرض هذه المبادرة على مجلس نواب الشعب يندرج في إطار قناعتي بأنه ليس عزيزا على المجلس أن يسير على نهج كبار المصلحين في تاريخنا المعاصر الذين أسسوا لمجتمع نعم فيه اليوم بقدر لا يستهان به من المبادئ القائمة على التحرر والتقدم والتمسك بالخصوصية والذاتية.

وفي الختام أعلمكم جميعا بأنني على ذمة كافة وسائل الإعلام لأي تفسير أو شرح تطلبون.